وزارة المهجرين وبعثة الأمم المتحدة تطلقان خطة لمساعدة العائدين

بغداد / وكالات

قالت بعثة الأمم المتحدة فى العراق (يونامي) إنها أطلقت بالتعاون مع وزارة المهجرين والمهاجرين خطة سريعة مشتركة لتقديم مساعدة فورية للمهجرين العراقيين العائدين من الخارج.

وقالت (يونامي) أنها ستقدم مساعدتها للحكومة العراقية في جهودها المبذولة لتنظيم وتنفيذ العودة الطوعية للعراقيين.

وأضافت يونامي،في موقع الامم المتحدة الرسمي، "إن التدفق الطوعي للعائدين هو علامة إيجابية تستحق ردا بنفس القدر من الإيجابية ومساعدة فورية لدعم عودة كريمة وآمنة، وهذا هو هدف خطة الاستجابة العاجلة المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة".

وقالت " بغية تحقيق هذا الهدف المشترك، قامت يونامي بالتعاون مع وزارة المهجرين والمهاجرين بوضع خطة استجابة سريعة مشتركة انطلقت الثلاثاء الماضية ".

وتظهر المؤشرات أن التدفق الحالي للعائدين والنازحين داخليا يقدر بحوالي ٤٠,٠٠٠ عائلة من اللاجئين و١٠,٠٠٠ عائلة من النازحين داخليا معظمهم في محافظة بغداد.

وقالت بعثة الامم المتحدة انها " اتخذت تدابير فعالة لدعم السلطات العراقية في تلبية الاحتياجات والمساعدات التي يتعين تقديمها لهؤلاء العائدين والإعداد لتنقلات منظمة."

وتهدف الخطة لمساعدة ٥٠٠٠ عائلة، ما يقارب ٣٠,٠٠٠ شخص، وتوفير حزمة إغاثة طارئة للأسر المحتاجة.

وستقدم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية حزم الدعم حيث وصل ثلاثة خبراء من المفوضية إلى بغداد لمساعدة السلطات العراقية ويونامي في الإعداد للمساهمة الأولية والتي تبلغ تكلفتها حوالي ١١ مليون دولار.

إضافة الى ذلك ستقوم الأمم المتحدة ووكالاتها بإطلاق خطة استغاثة طارئة في أواخر شهر كانون الثاني ٢٠٠٨، بحسب الامم المتحدة.

وشجع التحسن الامني الملحوظ في العاصمة بغداد وباقي مناطق العراق على عودة العديد من العوائل العراقية من سوريا، لكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ورغم ترحيبها بعودة العراقيين الا انها حذرت الشهر الماضي من عودتهم، وقالت انها ترحب بتحسن الوضع الأمني ومستعدة لمساعدة الأشخاص الذين يودون العودة إلى العراق، إلا أنها لا تعتقد أن الوقت مناسب لتنظيم أو تشجيع العودة حيث لا يزال الوضع الأمني في العديد من مناطق البلاد قابلا للانفجار وغير ثابت.

وتقدر المفوضية عدد العراقيين المتواجدين في سوريا ب ١,٢ مليون عراقي.

الى ذلك قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير نشر امس الاول، إن السلطات اللبنانية تعتقل اللاجئين العراقيين ممن ليست لديهم تأشيرات إقامة نافذة، وتحتجزهم لأجل غير مسمى لإكراههم على العودة إلى العراق.

جاء ذلك في تقرير نشرته المنظمة، ويحمل عنوان "شقاء هنا أو موت هناك: خيارات بائسة للاجئين العراقيين في لبنان"، يوثق في ٦٦ صفحة، فشل الحكومة اللبنانية في إضفاء طابع قانوني على وضع اللاجئين العراقيين في لبنان، ويعرض بالتفاصيل لأثر هذه السياسة على حياة اللاجئين.

وقال بيل فريليك، مدير برنامج سياسات اللاجئين في هيومن رايتس ووتش: "يعيش اللاجئون العراقيون في لبنان في خوف دائم من الاعتقال"، وتابع "ويواجه اللاجئون في حال تم اعتقالهم احتمال البقاء في السجن لأجل غير مسمى ما لم يوافقوا على العودة إلى العراق ومواجهة الأخطار هناك".

وجاء في التقرير ان "رفض لبنان تنظيم إقامة اللاجئين العراقيين بشكل قانوني لا يؤثر فقط على عدد قليل نسبياً من اللاجئين العراقيين الذين يتم اعتقالهم واحتجازهم، فنتيجة لهذه السياسة يعيش غالبية اللاجئين العراقيين في لبنان في خوف من الاعتقال. وفي غياب حصولهم على الوضع القانوني في لبنان، فإن اللاجئين العراقيين يصبحون عرضة للاستغلال والإساءة من قبل أصحاب العمل وملاك العقارات."

ودعت هيومن رايتس ووتش الحكومة اللبنانية إلى منح اللاجئين العراقيين وضعا قانونيا مؤقتا يوفر لهم، كحد أدنى، إقامة قابلة للتجديد وتصاريح بالعمل، مشيرة الى انه باستثناء عدد قليل من العراقيين الذين تمكنوا من تنظيم وضعهم، فإن غالبية اللاجئين العراقيين محرومون من العمل، وقد نفذت مدخرات الكثير منهم.

وأوضح التقريرانه على الرغم من حق الاطفال العراقيين في الالتحاق بالمدارس العامة، فأن القليل منهم للغاية يلتحقون بها لأن آباءهم غير قادرين على تحمل نفقات النقل والثياب والكتب، ولأن الأطفال يضطرون للعمل للإسهام في توفير الدخل للأسرة.

ويعتبر كل العراقيين الذين فروا من جنوب العراق ووسطه طلباً للجوء في لبنان أو في أي مكان آخر بالشرق الأوسط، لاجئين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إلا أن لبنان ليست دولة طرف في اتفاقية ١٩٥١ للاجئين، ولا يعتبر اعتراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باللاجئين العراقيين نافذا، تبعاً للقانون اللبناني.

وقال التقرير إن السلطات اللبنانية تعامل كل العراقيين الذين يدخلون أو يقيمون في لبنان بشكل غير قانوني باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين، بغض النظر عن نيتهم في السعي للجوء، ثم يتعرض اللاجئون العراقيون للاعتقال وتوقيع الغرامات والاحتجاز من قبل السلطات اللبنانية. ويعتبر إجبار اللاجئين على العودة إلى بلد تواجه فيه حياتهم أو حرياتهم التهديد، انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو الحظر المطلق على إرسال شخص إلى مكان قد يتعرض فيه للاضطهاد أو التعذيب.

وقال بيل فريليك: "إن عدم منح اللاجئين العراقيين أي خيار سوى البقاء في السجن لأجل غير مسمى أو العودة إلى العراق، يعني أن لبنان ينتهك عمليا المبدأ المحوري للقانون الدولي للاجئين".

ويوجد ما يقدر بخمسين ألف لاجئ عراقي في لبنان، وهو عدد صغير نسبيا من إجمالي ٢,٢ مليون لاجئ عراقي في الشرق الأوسط. ويوجد حالياً قرابة ٥٨٠ محتجزاً عراقياً في لبنان. ولبنان، بلد يبلغ تعداده ٤ ملايين نسمة بما في ذلك ٢٥٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني، يتحمل العبء في ظل وجود النزر القليل من المساعدة الخارجية.

وقال نديم حوري وهو باحث لبناني في هيومن رايتس ووتش في بيروت "ليس لبنان هو سبب مشكلة أزمة اللاجئين العراقيين". وأضاف: "على الولايات المتحدة والدول الأخرى التي شاركتها في غزو العراق أن تشارك في تحمل عبء رعاية اللاجئين العراقيين في لبنان وأن توفر لهم حلولاً مستدامة".

ويدعو التقرير الحكومات المانحة ودول إعادة التوطين، خاصة الدول التي شاركت في غزو العراق، لأن تستجيب بسرعة وسخاء لمطالبات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتمويل وبإدخال اللاجئين إلى دول إعادة التوطين التي تحيلهم المفوضية إليها.

ويروي التقرير شهادات مختارة للاجئين عراقيين يقيمون في لبنان يكشفون فيها عن سوء المعاملة، اذ يقول لاجئ عراقي محتجز لأجل غير مسمى في سجن رومية ببيروت الكبرى "لم يخبرني أحد كم ستطول إقامتي في السجن. أرى أشخاصاً موجودين هنا منذ ثمانية أشهر. وإذا لم أتمكن من تنظيم وضعي القانوني، فسوف أعود إلى العراق. وإذا عدت إلى العراق، فسوف أُقتل. ولا أريد العودة، لكن من الأفضل بالنسبة لي أن أعود على أن أقضي هنا يوماً آخر محبوساً مع المجرمين."

ويقول لاجئ عراقي آخر مقيم مع أسرته بصفة غير قانونية في بيروت الكبرى "حين نخرج لا نعرف إن كنا سنعود. وحين أرى شرطياً أو شخصاً من السلطات، أشعر بخوف بالغ، على الرغم من أنني طاعن في السن ومريض. وكلما واجهنا نقطة تفتيش يتم القبض علينا".

ويروي أب عراقي ما جرى له حين اعتقلته السلطات اللبنانية هو وابنه في عام ٢٠٠٥ والقتهما في سجن رومية حتى وافقا على العودة إلى العراق، ليخرجا من الاحتجاز. وما إن عادا إلى العراق حتى تم اختطاف الابن، وتمكن الأب من إخراج ابنه بدفع فدية ثم عادا معاً مجددا إلى لبنان ويقيمان الآن هناك بصفة غير قانونية.

يذكر ان مئات العوائل العراقية بدأت بالعودة الى العراق، بعد أن حثت الحكومة المهاجرين على العودة في أعقاب الاستقرار الأمني النسبي في بغداد وشجعتهم على العودة، وقال عائدون منهم إنهم لا يفكرون في العودة مرة أخرى الى المهجر.

وقال هؤلاء العائدون إنهم لا يفكرون في العودة مرة اخرى الى المهجر مهما كانت الظروف نظرا للمعاناة التي عاشوها في تلك البلدان، ونظرا للوضع الامني شبه المستقر في بغداد.

وقال ابو مصطفى (٥٢ عاما- متقاعد) إنه عاد إلى بغداد مع عائلته من سوريا حيث بقي هناك نحو عام بعد سماعه بتحسن الوضع الامني في بغداد عبر الصور والتقارير التي تنقل عبر التلفزيون.

واضاف ابو مصطفى، الذي يسكن في حي الدورة، أن "الاوضاع الأمنية بدت شبه طبيعية في بغداد، وأن إنخفاضا ملحوظا في أعمال العنف بدأ يظهر فى المدينة، على عكس ماكنا شهدناه سابقا في بغداد ومدن العراق الاخرى".

وأوضح أنه قرر عدم مغادرة العراق مرة اخرى لاي سببب كان بسبب أحوال العراقيين في البلدان المجاورة، وسوء المعيشة، وسوء إنتظام الدراسة للاولاد.

وتقول الحكومة في بياناتها إن ما معدله ألف عراقي يوميا بدأوا في رحلة العودة إلى بلادهم بعد ان اضطروا إلى النزوح عنها مع تصاعد وتيرة العنف، ومعظم العائدين هم من العراقيين الذين هاجروا إلى سورية، وبعضهم من الاردن.

وقال اللواء عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية ان "معدل الف مواطن عراقي يعودون يوميا الى العراق من سوريا والاردن ولبنان، وان الاعداد في تزايد، نظرا للاوضاع الامنية الجيدة في عموم العراق".

وأضاف أن العائدين يعودون مباشرة الى منازلهم كونهم يشعرون بالامان فيها، معربا عن أمله أن يعود كل العراقيين الذين هاجروا بسبب اعمال العنف في اوقات سابقة.

وخصصت وزارة الداخلية العراقية قوة خاصة لحماية مواكب اللاجئين العراقيين العائدين من سوريا على طول الطريق الممتد من الحدود إلى بغداد.

صادق جعفر (٣٤ عاما) عاد مع زوجته وولديه مؤخرا من لبنان، يقول انه عاد الى بغداد عبر القوافل الحكومية التي تقل العائدين من سوريا الى بغداد، لكنه مازال يعاني من عدم وجود فرص عمل، وانه يريد أن يعوض الأيام التي قضاها خارج العراق، بعد استقرار الأمن في بغداد، لكنه لم يجد عملا يلائمه، وقال انه عمل بمهن حرة شتى في بيروت لكنها على حد قوله لاتسد حاجته وعائلته وايجار الشقة التي استأجرها.

ويضيف جعفر، وهو من سكنة حي الشعب، إنه مكث في لبنان اكثر من عام، وانه هاجر بعد أن إزداد الوضع الامني سوءا في حينه وأصبحت حياة أي مواطن مهددة بالخطر ما اضطره الى الهجرة خارج العراق.

ويقول جعفر انه لايفكر على الاطلاق بالعودة مجددا الى لبنان

وقال وهو يبكي ما أن اجتزنا الحدود باتجاه العراق حتى بدأت دموعي تنهمر تلقائيا،لاني تذكرت طفولتي وحياتي واهلي واصدقائي ".

ام ابتسام (٦٦ عاما - إمرأة مسيحية)عادت من الاردن مؤخرا، تقول انها غادرت مع ابنتها الوحيدة الى عمان بعد ازدياد اعمال العنف . وان ابنتها قامت بتأجير صالون الحلاقة التي كانت تعمل به في بغداد للتمكن من العيش في عمان بعد ان يرسل المستأجر الايجار الشهري الى عمان عبر حوالة. تقول ام ابتسام ايضا انها عادت الى بغداد حيث مسكنها في منطقة النعيرية في بغداد مع ابنتها، وأمهلت المستأجر شهرين لاعادة صالون الحلاقة لانه مصدر رزقهم الوحيد للمعيشة، وانها ستبقى في بغداد ولن تغادرها ثانية الى بلد اخر،لان الاوضاع الامنية في بغداد جيدة وتشجع على البقاء، على حد قولها. ويقول عامر سليم (٤٤ عاما - متقاعد - من سكنة منطقة الحارثية) ان شقيقا له عاد مؤخرا مع عائلته من عمان بعد أن قضى نحو عامين هناك، وهو لا يأمل بالعودة مجددا الى عمان لانه لايطيق البقاء خارج بلاده على الرغم من أن وضعه المعيشي جيد في بغداد وحتى عندما كان في عمان، لكنه يفضل البقاء في العراق على الغربة.

ويقول الدكتور تحسين الشيخلي المتحدث المدني باسم خطة فرض القانون "ليس هناك احصائية دقيقة عن اعداد العراقيين العائدين الى الوطن بسبب استمرار تدفق عودة العراقيين من المهاجرين خصوصا من سوريا وبشكل يومي" مشيرا الى ان عودة العراقيين اختيارية وليست إجبارية، وهي جاءت نتيجة لاستقرار الامن في العراق".

وأضاف الشيخلي "الحكومة مازالت مستمرة في دعمها للعائدين الى ارض الوطن عبر القوافل المخصصة لنقلهم من سوريا الى العراق، كما ان الحكومة خصصت مبالغ مالية للعوائل العائدة لمساعدتهم في اعادة ترتيب عودتهم، خصوصا وان معظمهم عادوا مباشرة الى منازلهم التي تركوها في اوقات سابقة.

المحكمة الجنائية تستمع لأول مشتكية في قضية الإنتفاضة الشعبانية

بغداد/ المدى

روت أول مشتكية من السياسيين أمام هيئة المحكمة الجنائية العليا الخاصة بالنظر في قضية أحداث عام (١٩٩١)، امس الاول، تفاصيل التعذيب الذي تعرضت له مع أشقائها على أيدي الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الحكم السابق، بسبب مشاركتهم في تلك الأحداث المعروفة باسم (الإنتفاضة الشعبانية).

وادلت سميرة مزعل فهد، عضوة الحزب الشيوعي العراقي، بافادتها عن أحداث الإنتفاضة في مدينة العمارة، وذلك خلال الجلسة التي عقدتها المحكمة الجنائية العليا الخاصة بالنظر في القضية، برئاسة القاضي محمد العريبي الخليفة وحضور غالبية المتهمين.

ويحاكم في القضية (١٥) من أركان نظام حكم صدام حسين السابق، يتهمهم الإدعاء بالمسؤولية عن قمع إنتفاضة أبناء مدينتي ميسان والبصرة جنوبي العراق، واللتين كانتا أولى المحافظات التي يمثل المتهمون بقمع الانتفاضة فيها أمام المحكمة.

وذكرت سميرة فهد، وهي أول سياسية تدلي بشكواها منذ إنطلاق القضية في شهر أغسطس/ آب الماضي، أن القصف الجوي لقوات التحالف، الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، على مدينة العمارة إبان حرب الخليج الثانية، تسبب في "سقوط ضحايا كثيرين من الأهالي."

واضافت أن قوة من أهالي المدينة "حاصرت جنودا من الجيش العراقي المنسحب في بناية نقابة العمل النسوية في المدينة، واجبرتهم على الاستسلام... واطلق شيخ المسجد سراحهم فيما بعد."

وقالت المشتكية إن الأحداث اندلعت في المدينة " لدى هروب الرفاق الحزبيين من المنطقة (بعد إنسحاب الجيش)، وخرج أبناء العمارة في مظاهرات حاشدة ضد النظام (السابق) بسبب الظلم الذي واجهوه."

وكانت فهد ترتدي الزي الأسود خلال جلسة المحكمة، وبدت على وجهها علامات الثقة وهي تدلي بافادتها عن صدور أمر إلقاء القبض عليها بسبب مشاركتها في المظاهرات، مشيرة إلى أن إثنين من أشقائها اعتقلا بسببها في العمارة، وأنها تمكنت من الهرب إلى بغداد... ومكثت في بيت شقيقها (عبد الرحمن) في منطقة العامرية، لكنه اعتقل هو وعائلته بسببها... واعتقلت هي معه.

وروت الشاكية فصول التعذيب التي واجهتها أثناء التحقيق، ومشاهداتها لتعذيب المعتقلين معها... وذكرت أن العديد منهم "قتلوا".

واشارت إلى أن أشقاءها " اطلق سراحهم بعد تعذيبهم"، فيما توفي شقيقها (خالد) الذي قالت إن قوات الأمن العراقية " ألقته من الطابق الثاني لإحدى البنايات."

وتقدمت سميرة فهد بالشكوى ضد كل من "عزة إبراهيم الدوري (نائب رئيس الجمهورية السابق)، وهشام صباح الفخري" الذي لم تتضح صفته في القضية.

ولاتبث جلسات المحكمة تلفزيونيا على الهواء مباشرة، مثلما كان الأمر في محكمتي (الدجيل) و (الأنفال) السابقتين، بل تذاع مقتطفات منها بعد ساعات من إنتهاء كل جلسة.

واستجوبت المحكمة ومحامي المتهم سبعاوي إبراهيم الحسن، الأخ غير الشقيق لرئيس النظام السابق صدام حسين، المشتكية عن عدة جوانب في إفادتها، وسألها المحامي عن سبب عدم مثولها أمام قاضي تحقيق كبقية المشتكين.

وردت فهد بأنها تقدمت إلى المحكمة في وقت متأخر عقب سماعها ببدء النظر في قضية أحداث عام (١٩٩١).

وقال سبعاوي إبراهيم لهيئة المحكمة إنه لم يكن مديرا للأمن وقت اعتقال فهد، مشيرا إلى أنه كان حينها مديراً عاماً للمخابرات.

ومن أبرز المتهمين في القضية كل من: علي حسن المجيد، ابن عم صدام حسين، بصفته قائد قوات المنطقة الجنوبية سابقا (ومقرها البصرة) وعضو مجلس قيادة الثورة المنحل، وسلطان هاشم أحمد وزير الدفاع الأسبق، وحسين رشيد محمد التكريتي معاون رئيس أركان الجيش سابقا، والثلاثة سبق الحكم عليهم بالإعدام في (محكمة الأنفال) السابقة.. وينتظرون حاليا تنفيذ الحكم. والمتهمون الآخرون الذين يمثلون في قفص الإتهام في قضية (الإنتفاضة الشعبانية) هم: عبد الحميد محمود الناصري (عبد حمود) السكرتير والمستشار الخاص لصدام حسين، وإبراهيم عبد الستار محمد الدهان.. قائد الفيلق الثاني في البصرة آنذاك، واياد فتيح خليفة الراوي.. قائد الحرس الجمهوري في تلك الفترة، وسبعاوي ابراهيم الحسن مدير جهاز المخابرات السابق، وعبد الغني عبد الغفور فليح العاني عضو القيادة القطرية لحزب البعث (فرع البصرة)، وإياد طه شهاب.. أمين سر جهاز المخابرات، ولطيف حمود السبعاوي.. عميد ركن في الجيش وعضو اللجنة الأمنية في البصرة.

بالإضافة إلى كل من: قيس عبد الرزاق محمد الأعظمي قائد (قوات حمورابي) التابعة للحرس الجمهوري وقت وقوع الأحداث، وصابر عبد العزيز حسين الدوري.. مدير الإستخبارات العسكرية السابق، وسعدي طعمة عباس الجبوري وزير الدفاع الأسبق.. والذي تولى قيادة القوات العسكرية في المنطقة الجنوبية في حينها، وسفيان ماهر حسن قائد اللواء المدرع الثاني التابع للحرس الجمهوري سابقا، ووليد حميد توفيق الناصري.. وهو من ضباط الحرس الجمهوري السابق.

العراق الآن اهدأ

ترجمة: نادية فارس

تقلص اعمال العنف في الاشهر القليلة الماضية يعود الى ثلاث تطورات مهمة، كما يقول المسؤولون العراقيون. اذ ان المرحلة هذه كما يصفها السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي، انها مرحلة هدنة اكثر مما هي سلام.

ويعزو المسؤولون حالة الهدوء النسبي الى زيادة اعداد قوات الصحوة التي اتخذت موقاً ضد القاعدة بدلاً عن القوات الامريكية وايضاً الى تحييد نشاطات جيش المهدي التي اعلنها التيار الصدري لستة اشهر، والسبب الثالث في ذلك هو زيادة اعداد القوات الامريكية في شوارع بغداد.

وضغط هذه العوامل قد يتغير فقد بدأ الامريكيون في تقليص معدلات قواتهم وجيش المهدي قد بقيت له ثلاثة اشهر اخرى فقط وقوات الصحوة التي ادارت ظهرها للقاعدة تتوقع حالياً انخراط قواتها في وظائف حكومية. ومع ذلك، فقط انخرط حتى الان ٥٪ فقط من مجموع ٧٧,٠٠٠ متطوع في قوات الامن العراقية، ودواليب البيروقراطية بطيئة جداً في الدوران حول هذا الموضوع.

ويقول المحلل السياسي هيلترمان من مجموعة الازمة العالمية في بروكسل، "ان الحل العسكري قد كسب سلاماً كافياً ليدوم حتى الانتخابات الامريكية وان الوضع هش للغاية" لم تنهزم حتى الان واحدة من قوى العنف او كشفت، ان الجذور السياسية للمشكلة لم يتم التوجه اليها".

وقد اعلن القادة العسكريون الامريكيون ايضاً ان المكاسب العسكرية التي تحققت ستتوقف ان لم يصاحبها حل سياسي.

وتبقى المسألة الرئيسة هي كيف يمكن الحيلولة دون العودة الى التمرد ثانية، وكيف يمكن وقف المليشيات الاخرى عن العودة الى اعمال العنف وماذا سيحدث ان تقلصت اعداد القوات الامريكية.

ويقول السيد طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية، ان الرجال في حاجة الى الاعمال، وبحاجة الى ضمان اكيد من انهم لن يحاسبوا على انشطتهم في الماضي.

ويؤكد الهاشمي، ان المجموعات التي حاربت القاعدة في البلاد جلبت الأمن والاستقرار في تلك المناطق التي كانت عصية.

ويقول ايضاً: "لقد قاتلت القوات الامريكية والعراقية أربعة اعوام ضد القاعدة، ولم يتحقق الامن في المناطق الساخنة. اما اليوم فانها خاضعة للسيطرة الحكومية، ولكن هناك من يحاول اجهاض هذه التجربة الفريدة.

وفي الحقيقة فان السير في تلك المناطق اليوم يبين مدى فاعلية تلك المجموعات الصغيرة من الشبان الذين يحرسون زوايا الشوارع، فيما يجوس آخرون المنطقة من سيارات مفتوحة.

وقادة المجموعات هذه تعرف نفسها بـ"مجالس الصحوة" ويتحدث عنهم قائدهم في العامرية قائلاً "ان هذه المجموعات في حاجة الى الدعم والاسناد من قبل الحكومة ليس دعماً مادياً فقط لقد قدمنا طلباتنا الى الشرطة والجيش.. ويتقاضى معظم افراد هذه المجموعة ١٠ دولارات في اليوم من الجيش الامريكي، الى حين قبول طلبات عملهم في الحكومة العراقية.

عن النيويورك تايمز

شريط فيديو والرهائن البريطانيون

ترجمة: المدى

ظهر للمرة الاولى على شريط (فيديو) احد المخطوفين البريطانيين الخمسة، الذين مضى على اختفائهم سبعة اشهر، وكان الرهينة محاطاً بعدد من الرجال المقنعين المسلحين، وقال امام العدسة، انه يحس ان قضيتهم اصبحت منسية وفي نفس الشريط هدد المسلحون بقتله في غضون عشرة ايام ان لم تسحب بريطانيا قواتها من العراق.

الرجل الذي ظهر في الشريط عرف نفسه باسم "جيسون" مؤكداً بذلك ما اعلنته اميركا من ان الرجال الخمسة هم- خبير في الحاسبات واربعة من حراسه- اختطفوا في شهر أيار الماضي.

وتحدث الرجل ذو الشعر الاسود والملتحي: "اسمي جيسون. اليوم هو الثامن عشر من تشرين الثاني، امضيت هنا ١٧٣ يوماً، واحس كأننا قد اصبحنا منسيين".

الشريط القصير اصبح الدليل الاول ان اولئك الرجال على قيد الحياة، بعد ان تم اختطافهم من قبل مجموعة ترتدي ملابس الشرطة من وزارة المالية- ببغداد

وحتى اليوم لم تعلن بريطانيا عن اسماء المخطوفين الخمسة، وادعى مكتب الخارجية والكمنويلث، ان الاعلان عن الامر بشكل واسع سيؤدي الى تعقيده ويضر بالمفاوضات الجارية من اجل اطلاق سراحهم، وقد ادان المكتب المذكور عرض الشريط، لانه سيؤدي الى المزيد من الاذى لعوائل المخطوفين واصدقائهم.

وقالت قناة العربية التي اذاعت الشريط، ان الدبلوماسيين البريطانيين طلبوا رؤية نسخة من الشريط الاصلي من دون حذف للتعرف على احوال المخطوف، وعن هوية الخاطفين واعلن مسؤول بريطاني ان الخبراء سيحللون الشريط.

والطلب بسحب القوات البريطانية لم يؤخذ بجدية من مكتب الخارجية وخاصة ان الخاطفين وعدوا بعرض المزيد عن اولئك الرجال البريطانيين وجاء في بيان للجماعة الخاطفة، ان الرهائن قد اعترفوا بتفاصيل الخطط التي جاءوا من اجلها انهم يسرقون ثرواتنا تحت غطاء الاستشارة في وزارة المالية سنعرض المزيد من الاعترافات فيما بعد"

وكان الجنرال بيتريوس قد اعلن لصحيفة التايمز إثر اختطافهم ان العملية تمت من قبل جماعة تم تدريبها وتسليحها بواسطة ايران.

عن التايمز